الأمم المتحدة

A/AC.109/2005/SR.8

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هونته ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

جلسة استماع لممثلي الإقليم غير الممتع بالحكم الذاتي

جلسة استماع لمقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-38513 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال.

١ - أُقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2005/17، A/AC.109/2005/L.8)

٢ - **الرئيس**: أبلغ اللجنة أن وفود الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا وباراغواي أبدت رغبتها في المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند. وعملاً بالممارسة الراسخة وحيث أنه لا يوجد اعتراضات، فإنه يدعو وفود الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا وباراغواي وبيرو وأوروغواي إلى الجلوس إلى طاولة اللجنة.

جلسة استماع لممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٣ - بناءً على دعوة الرئيس ووفقاً لطلبات الاستماع الممنوحة في الجلسات السابقة للجنة، اتخذ السيد بيرمنغهام (عضو المجلس التشريعي لجزر فوكلاند) والسيد لوكستون (عضو المجلس التشريعي لجزر فوكلاند) مقعدين إلى طاولة اللجنة.

٤ - **السيد بيرمنغهام** (عضو المجلس التشريعي لجزر فوكلاند): قال إن الأرجنتين لا تزال تعتقد أنها تمتلك جزر فوكلاند. وتنتمي الجزر إلى شعب عاش عليها؛ وعاشت أسر كثيرة هناك لما يزيد على ١٧٠ سنة. ولا يستطيع سكان الجزر أن يفهموا لماذا لم تكن الأمم المتحدة قادرة على أن تتقبل أن الحالة في الولايات والأقاليم الصغيرة قد تغيرت بشكل هائل. فجزر فوكلاند إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخلياً ويعمل في شراكة مع المملكة المتحدة. فهذه الجزر التي تعمل في شكل مدينة أو ولاية، ولا يسودها فساد بل وبها نظم حديثة قانونية وتعليمية وخدمات طبية، تموَّل ذاتياً، باستثناء الدفاع، الذي يعتبر مسؤولية المملكة المتحدة. ويزور جزر فوكلاند ناس من جميع أنحاء العالم. وبعد أن أشار إلى زيارة حديثة إلى مقبرة جديدة على الجزر قام بها وفد من أقرباء الجنود الأرجنتينيين الذين لقوا حتفهم أثناء غزو ١٩٨٢، قال إن جزر فوكلاند، على خلاف ما يتردد من تقارير، لم تحرم الأقارب من الوصول إلى المكان.

٥ - وأضاف قائلاً إن الحكومة الأرجنتينية أثناء السنتين الماضيتين، قد خرجت عن طريقها المعتاد بأن جعلت الحياة أصعب بالنسبة لسكان جزر فوكلاند، وذلك بعدة أمور منها منع الرحلات الجوية المستأجرة للهبوط على الجزر، وتشجيع أسطول الصيد الأرجنتيني على ممارسة الصيد بالقرب من منطقة جزر فوكلاند، والسعي بهمة إلى إحباط الحكم الذاتي في الجزر ومحاولة منع سكان هذه الجزر من المشاركة في الهيئات الدولية أو حضور المعارض التجارية. وأدت محاولات هذه الحكومة ببساطة إلى أن اعتبر كثير من الدول الحكومة الأرجنتينية كمتنمرة مشاغبة.

٦ - وفي نهاية الزيارة التي قام بها فريق من السياسيين الكنديين في الآونة الأخيرة إلى جزر فوكلاند، أعرب هؤلاء عن رأي مفاده أن سكان الجزيرة لهم الحق في أن يقرروا مستقبلهم، وفي الوقت نفسه أعرب هذا الفريق عن أسفه للموقف العدائي الذي تتخذه حكومة الأرجنتين وأعرب عن دهشته لإخفاق اللجنة باستمرار أن تدعم هذا الحق. وبعد أن أعرب عن أسفه أن جزر فوكلاند لم تتمكن من حضور الحلقة الدراسية الإقليمية التي عُقدت سنة ٢٠٠٥ في سانت فنسنت وجزر الغرينادين، أعرب عن تقديره إلى زعيم المعارضة في جبل طارق، لتدخله بالنيابة عن سكان الجزر عندما حاول ممثل الأرجنتين أن ينكر عليهم حقهم وبعد أن أشار إلى البيان الذي أدلى به رئيس وزراء جبل طارق بأن الشعب هو الذي يستحق الاهتمام، وقال إذا استطاعت أسبانيا أن تتساهل وأن تقبل أن يتمتع سكان جبل طارق

بحقوقهم، فقد آن الأوان للأرجنتين بأن تعترف لسكان جزر فوكلاند بنفس الحق.

٧ - وأشار إلى الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة سنة ٢٠٠٣ في أنغيلا، عندما ذكر رئيس اللجنة حينذاك أن دور اللجنة ليس السعي إلى إقناع شعب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى تغيير ترتيباتها الحالية، بل يتمثل دور اللجنة في إخبار شعب هذه الأقاليم بما يتاح لهم من خيارات، وأعرب عن ثقته في أن اللجنة بمرور الوقت سوف تتقبل أن الزمن قد تغير وأن الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها حقوق بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وأهم بند أساسي فيه هو الحق في تقرير المصير.

٨ - وفي الختام أعرب عن امتنانه إلى تلك البلدان والوفود التي تواصل دعم سكان الجزيرة في كفاحهم من أجل الاعتراف بحقهم في تقرير المصير. ومن الواضح أن هذه البلدان والوفود تتفهم مقصد اللجنة ويسعدها أن ترى المستعمرات السابقة وهي تنطلق نحو مستقبل تختاره بنفسها ووفق خطاها. وفي هذا الصدد، دعا اللجنة إلى إرسال وفد لحضور انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لكي تتحقق بنفسها كيف تجري الانتخابات في مجتمع صغير للغاية مثل جزر فوكلاند.

٩ - **السيد لوكستون** (عضو المجلس التشريعي لجزر فوكلاند): قال إن حكومة الأرجنتين في حين قد تبدو اليوم ديمقراطية فإن موقفها نحو بلده لم يتغير بشكل كبير منذ الديكتاتورية العسكرية في عام ١٩٨٢، ما عدا أن العدوان العسكري السافر لا يبدو قائماً في جدول الأعمال. فعدوانية الأرجنتين دعمت الموقف الحازم لسكان الجزيرة في أن يظلوا تابعين لبريطانيا. ومن وجهة نظره، فإن أي بلد ديمقراطي حقاً سوف يعترف بحق سكان الجزيرة في أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم.

١٠ - وأضاف قائلاً إن مشروع القرار يشير إلى بقاء الأحوال الاستعمارية، وقد شهدت جزر فوكلاند بالفعل تصفية الاستعمار لأنها حققت بالفعل مستوى الاستقلال الذي تنشده وتتمتع بعلاقة مع المملكة المتحدة قائمة على المشاركة والرفاهية والتشاور والحوار. وهي في الواقع إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخلياً وهو إقليم مكتف ذاتياً إلى حد كبير تابع لبريطانيا فيما وراء البحار. وهذه الجزر بريطانية وهو الشيء الذي تريده الجزر. وليس بين السكان شيء مشترك مع الأرجنتين ثقافياً أو لغوياً أو تاريخياً أو سياسياً. كما أن مفهوم السلامة الإقليمية الذي تروج له الأرجنتين هو محض هراء وهو يخلط بين السلامة الإقليمية والجوار الجغرافي. وقال إن سكان جزر فوكلاند يتمتعون بحكومة ديمقراطية تماماً وهم مسؤولون عن كل عنصر في رفاهية بلدهم، ما عدا الشؤون الخارجية والدفاع. وهم يتمتعون أيضاً بخدمات تعليمية وصحية ممتازة ولديهم مجتمع أعمال مزدهر، واستثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية الرأسمالية، وصناعة صيد نموذجية وصناعة معدنية متنامية في المناطق المغمورة. ولديهم نظام ضريبي شفاف وتنافسي وصناعة سياحية متنامية. وقال إن الجهود المتضافرة التي تبذلها الأرجنتين لتعطيل الصناعة بفرض حصار اقتصادي على الرحلات الجوية المستأجرة غير المجدولة لدخول الجزر يعتبر أمراً غير مقبول تماماً ولابد أن يسبب الغضب في الأمم المتحدة. وقال إن جزر فوكلاند لن تسلم السيطرة على خدماتها الحساسة إلى حكومة أرجنتينية.

١١ - ومضى قائلاً إن سكان الجزر لم يقتنعوا أبداً بما تزعمه الأرجنتين من أن هذه الجزر احتلها البريطانيون بشكل غير مشروع طوال ١٧٠ سنة. فقد وصل المستوطنون البريطانيون إلى الجزر في عشرينات القرن الثامن عشر، أي قبل أن تُمنح الأرجنتين استقلالها بزمن طويل. وقال إن إدارة عقارب الساعة إلى الوراء إلى مطلع القرن التاسع عشر

وإعادة رسم الحدود وفقاً لذلك ليس هو الحل العملي في أي مكان في العالم. وفي الواقع، لو حدث هذا الأمر، فإن كثيراً من أعضاء اللجنة سوف يفقدون استقلالهم.

١٢ - واستطرد قائلاً إن حق تقرير المصير يدور حول السماح للشعب باختيار مستقبلهم بنفسه دون تأثير خارجي. والإغفال التام من جانب الأرجنتين لأراء سكان هذه الجزر إنما يتعارض مع ذات المقصد الذي تبتغيه اللجنة. وما تزعمه الأرجنتين من أن سكان جزر فوكلاند لا يحق لهم تقرير المصير لأنهم ليسوا شعباً منفصلاً أمر لا أساس له من الصحة، لأن كثيراً من سكان الجزر يمكن أن يتتبعوا أسلافهم لعدة أجيال على الجزيرة. وقال إن جزر فوكلاند، على خلاف الأرجنتين، لم يكن بها سكان محليون. وهو لذلك يسلم بكل وقار بأن سكان الجزيرة لهم الحق في أن يعيشوا في جزر فوكلاند أكثر من حق مواطني الأرجنتين في أن يعيشوا على أرض الأرجنتين. وأكد أن جزر فوكلاند هي مجتمع مستقر منذ فترة طويلة وله كل الحق في أن يختار مستقبلة بنفسه، وقال إنه لن تكون هناك أبداً مفاوضات بشأن السيادة البريطانية على الجزر فيما يتعلق بالسكان الذين ليست لديهم أية رغبة في تغيير وضعهم الراهن. ودعا اللجنة إلى رفض مشروع القرار بشكله الحالي، وأي قرار آخر في المستقبل لا يتضمن الحق في تقرير المصير لجزر فوكلاند كمرجع أساسي. وإلى رفض المحاولات السافرة من جانب الأرجنتين في إحداث تغيير في السيادة.

١٣ - وانسحب السيد بيرمنغهام والسيد لوكستون.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٤ - بدعوة من الرئيس، أخذ السيد لويس مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٥ - **السيد لويس** قال إنه أحد مواطني جزر مالفيناس، لكنه مثل كثير من سكان هذه الجزر عاش على أرض الأرجنتين منذ صباه. وأعاد إلى الذاكرة أن أول حاكم للمقاطعة التي ينتمي إليها كان يشجع المستوطنين على التنقل إلى الأرض الأرجنتينية، وقال إن كثيراً من سكان الجزر انتقلوا إلى الأرجنتين في ذلك الوقت، بما في ذلك أجداده الذين عاشوا حياة مماثلة لتلك الموجودة على الجزر، ومثل جميع المهاجرين من جميع أنحاء العالم أصبحوا مندمجين تماماً في طريقة الحياة على الأرجنتين. وقال إن التجارة جرت ويمكن مرة أخرى أن تجري مع الجزر بما في ذلك من منافع متبادلة. وأشار إلى ضرورة التعاون في مجال الصيد واستكشاف البترول وتربية الأغنام والسياحة، وقال إن هذه الجزر، وهي تعتبر من المزارات السياحية الهامة، يمكن أن تندرج في صفقات سياحية على غرار المتنزهات الوطنية في الأرجنتين، بغية زيادة إمكانيات المنطقة كلها، في حين يهتم سكان الجزر دون شك بمختلف المعارض الزراعية التي تقام على أرض الأرجنتين. وفي حين تغير الكثير طوال الثماني عشرة سنة الماضية منذ أن أدلى بكلمته أمام الأمم المتحدة، مازالت الأزمة قائمة.

١٦ - وأشار إلى أن الجمعية العام قد نقضت حق سكان الجزيرة في تقرير المصير على أساس أن سكان الجزيرة لا يمكن اعتبارهم شعباً لأن الجزر كان الأرجنتينيون يسكنونها بشكل مشروع عندما استولت المملكة المتحدة بالقوة عليها في سنة ١٨٣٣، وقال إن حقوق الأرجنتين في السيادة، والتي ورثتها من أسبانيا، لم يُعترض عليها مطلقاً في المعاهدات السابقة المبرمة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مما يتضح أن النتيجة الوحيدة المقبولة للأرجنتين هي الاعتراف بتلك الحقوق. وقال إن ما أقدمت عليه الأرجنتين في سنة ١٩٩٤ عندما عدلت دستورها لكي يشمل خطوات من أجل الحفاظ على أسلوب الحياة لسكان الجزر إنما يُظهر إرادتها السياسية في العمل لتحقيق هذا المطلب في هدوء. واختتم قائلاً إنه قد عاش في المنطقة طوال حياته وقد شاهد المنافع

الممكنة للمنطقة بأسرها في وجود تسوية عادلة ونهائية، وطلب إلى اللجنة أن تدعو مرة أخرى الطرفين إلى التفاوض لوضع نهاية لهذا النزاع.

١٧ - وانسحب السيد لويس.

١٨ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد فيرنيه مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٩ - **السيد فيرنيه:** قال إنه بصفته مواطناً أرجنتينياً، ومن أحفاد أول حاكم أرجنتيني لجزر مالفيناس وسليل المواطنين الأرجنتينيين الذين سكنوا في سلام هذه الجزر قبل أن يطردوا منها بالقوة، قد جاء إلى اللجنة ليعيد التأكيد أن جزر مالفيناس هي جزء أساسي من الإقليم الوطني الأرجنتيني، ولكي يدعو إلى التفاوض لإنهاء وضعها الاستعماري والنزاع المستمر حول السيادة عليها، ولكي يوضح ماذا تعني هذه الجزر بالنسبة لشعب الأرجنتين وكيف أنهم نالوا حقوقهم على هذا الجزء من الإقليم الوطني.

٢٠ - وفي العشرينات من القرن التاسع عشر، وقَّع أول رئيس لجمهورية الأرجنتين، برناردينو ريفادافيا مرسوماً يأذن فيه لجدّ جدّه دون لويز فرنيه بأن يرعى الماشية في الجزيرة الشرقية (سوليداد دي مالفيناس) (Soledad de Malvinas) بهدف تصدير جلود الحيوانات إلى أوروبا، وبالتالي تحرك الاحتلال المنظم للجزر من جانب المواطنين الأرجنتينيين. وقد ورثت جمهورية الأرجنتين حقوقها على الجزر من أسبانيا، وبعد الاستقلال، نفذت مختلف أعمال السيادة مثل رفع علم الأرجنتين؛ ولم تعترض أي دولة على هذا. زيادة على ذلك، عندما وقِّعت معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة البحرية بين الأقاليم المتحدة لريو دي لا بلاتا والمملكة المتحدة في عام ١٨٢٥، لم يبد أحد أي تحفظات بشأن التنازل الممنوح للسيد فيرنيه. وبعد سنة من هذا، أخذ فرنيه أسرته بالكامل وخمسين حصاناً إلى الجزيرة بقصد الاستيطان بشكل دائم في مدينة بويرتو سوليداد المزدهرة، والتي أطلق عليها إسماً جديداً هو بويرتو لويس وبدأ تصدير عدد من المنتجات إلى وبوينس أيرس وأوروبا. وكانت حكومة الأرجنتين تدرك جيداً أن السيد فيرنيه يفتتح مجالات تجارية غير مستغلة من قبل، وفي عام ١٨٢٩ واستجابة إلى طلب السيد فيرنيه بأنه لابد من إنشاء سلطة محلية في الجزر لتيسير الأمر على سكان الجزر في الحصول على المستندات المطلوبة للرد على التطلعات الإقليمية من جانب أطراف ثالثة، عينه حاكماً على جزر مالفيناس وتييرا دل فويغو وجنوب المحيط الأطلسي. وأضاف قائلاً إن قرار التعيين تم التصديق عليه من الموثق العام الرئيسي في الأرجنتين، ليس هذا فحسب، بل صدق قانونيا عليه نائب القنصل البريطاني، وهذا يثبت أن هذا الشخص الأخير قد وجد أعمال الإدارة صحيحة في استخدام السيطرة الإقليمية الممارسة في الجزر ولم يتقدم بأي مطلب إزاء سندات التملك هذه.

٢١ - وبعد أن قدم مزيداً من الدلائل بأن المواطنين الأرجنتينيين قد عاشوا في سلام على جزر مالفيناس حتى تم طردهم بالقوة في عام ١٨٣٣، قال إن ما يزعمه مواطنون من أصل بريطاني بأن لهم حق في تقرير المصير إنما يستند إلى عمل غير مشروع بالاستيلاء دون وجه حق. وأضاف قائلاً إنه مع عدم شرعية الاستعمار وعدم مشروعية الممتلكات الاستعمارية، على النحو الذي يعترف به المجتمع الدولي، فإن أي شعب يخضع للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية لابد وأن يختار بكل حرية وضعه القانوني في المستقبل، وقال إنه في حالات مثل جزر مالفيناس حيث توجد قضية أساسية خاصة بالسيادة لأنه ليس هناك شعب واحد له حق تقرير المصير، والاستعمال الصحيح لهذا المبدأ يتطلب أن يعاد إدماج الإقليم المعني في الدولة التي تم فصله منها. ومبدأ تقرير المصير إنما يسري فقط بالنسبة للشعب الذي يخضع إلى سلطة استعمارية وليس لسلالة شعب قامت هذه القوة بطرده بشكل غير

مشروع وسوف يختل هذا المبدأ إذا جرى تفسيره بهذه الطريقة. ولذلك فإنه يدعو اللجنة إلى أن تحث المملكة المتحدة على استئناف المفاوضات مع جمهورية الأرجنتين، على النحو الذي تدعو إليه جميع قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن.

٢٢ - وأنسحب السيد فيرنيه.

٢٣ - **السيد مونيوز** (شيلي): تكلم أيضاً بالنيابة عن بوليفيا وكوبا وفنزويلا، وقدم مشروع القرار A/AC.109/2005/L.8، ووجه الاهتمام إلى الفقرتين ١ و٤. وقال إن وجود عدد كبير من ممثلي بلدان أمريكيا اللاتينية إنما يبرز مدى اهتمام بلدان المنطقة بهذه المسألة. وقال إن مقدمي مشروع القرار يؤيدون حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وقال إنه يرى أن الطريقة الوحيدة لحسم هذا النزاع هي عن طريق المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وقال إن هذه البلدان تعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٢٤ - **السيد بيلزا** (وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين): أعرب عن تأييد حكومته الكامل لعملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقال إن بلده يولي اهتماماً خاصاً لإنهاء هذه العملية بشكل ناجح ونهائي وأنه مقتنع تماماً بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه بتعاون جميع أعضاء اللجنة. فمسألة جزر مالفيناس حددتها اللجنة باعتبارها حالة استعمارية خاصة ومحددة. وتكتسب طابعها الخاص من حقيقة أن المملكة المتحدة قد احتلت الجزر بالقوة في عام ١٨٣٣ وطردت السكان الأرجنتينيين وأنشأت السلطات على الجزر وحل محل السكان مستوطنون من أصل بريطاني. ولم توافق الأرجنتين مطلقاً على أعمال القوة التي تسببت في ظهور مسألة مالفيناس؛ وقال إن مجرد مرور الوقت لا يؤكد حقوقاً لصالح القوة الاستعمارية التي تحتل أقاليم أجنبية أو لصالح رعاياها المستوطنين هناك، بغض النظر عن الإسم الذي قد تعطيه الدولة المستعمرة لهذه الأقاليم.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-١٠)، أقر أن مسألة جزر مالفيناس تشير إلى نزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، والتي يتعين حسمها عن طريق المفاوضات بين الحكومتين، مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) ومصالح سكان الجزر. واستلزم هذا الرأي، ضمن أمور أخرى، احترام خصائص هذا الشعب وثقافته وأسلوبه في الحياة واستبعد مبدأ تقرير المصير الذي لا ينطبق إلا على الشعوب المقهورة الخاضعة وليس على أحفاد سكان قامت دولة الاحتلال بنقلهم. وفي هذا الخصوص، فإن الجمعية العامة أعربت في عام ١٩٨٥ صراحة عن رفضها التعديلات التي اقترحتها المملكة المتحدة والتي تهدف إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار ذي الصلة. واستدرك قائلاً إنه بالإشارة إلى الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) أكد أن مبدأ السلامة الإقليمية لابد وأن يطبق على مسألة جزر مالفيناس.

٢٦ - وأعرب عن أسفه أن السيد برمينغهام قد أشار إلى شعب الأرجنتين بأنه إدارة مستأسدة على الضعيف وقال إنه يعترض أيضاً على المقارنة التي أجراها السيد لوكستون بالحكومة الحالية بأنها حكومة عسكرية وقت الغزو.

٢٧ - ومضى قائلاً إن استعادة السيادة الكاملة، مع احترام طريقة معيشة سكان الجزر وفقاً للقانون الدولي، هو مبدأ موضح في دستور الأرجنتين. وقال إن رئيس الجمهورية نستور كيرشنر، وهو يتكلم في الدورة الافتتاحية للمؤتمر الوطني في آذار/مارس ٢٠٠٥، قد أكد على الالتزام الجازم لحكومته في السعي إلى استعادة السيادة الكاملة على جزر

مالفيناس وجزر سوث جورجيا وسوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ورغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات بشأن السيادة دون إبطاء، ورغم ما أبدته حكومته من استعداد مراراً وتكراراً للقيام بذلك، واصلت المملكة المتحدة رفضها، وبالتالي فإنها تعطل عملية إنهاء الاستعمار التي تلتزم اللجنة بها، وهو لذلك يحث المملكة المتحدة على الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن البلدين قد توصلا منذ عام ١٩٨٩ إلى تفاهمات مؤقتة بمقتضى صيغة السيادة بشأن الجوانب العملية في المنطقة الجغرافية المتنازع عليها. ومن بين هذه توجد تفاهمات بشأن تدابير استعادة الثقة في المجال العسكري، والحفاظ على موارد الصيد، واستكشاف الهيدروكربونات، وسُبل الوصول الجوية والبحرية والاتصالات مع جزر مالفيناس، وإنشاء نصب تذكاري حربي في منطقة دارون للجنود الأرجنتينيين الذين سقطوا في الصراع عام ١٩٨٢. وقد طبَّقت حكومته هذه التفاهمات بروح التعاون بهدف استئناف المفاوضات في سبيل بلوغ حل نهائي عادل وسلمي للنزاع. ولهذا السبب لا يمكن الافتراض باعتبار التفاهمات قبولاً بأي وضع قائم مزعوم في منطقة النزاع، ولا يمكن اعتبارها بديلاً لحل نهائي للمشكلة.

٢٩ - ورغم استعداد حكومته للتعاون، فقد واصلت المملكة المتحدة القيام بعدد من الإجراءات الانفرادية المنافية لروح هذه التفاهمات وقد أخفقت في احترام أحكام قرار الجمعية العام ٤٩/٣١، الذي يدعو الطرفين إلى الإحجام عن إدخال تعديلات من جانب واحد في الحالة. وقال إن حكومته لا تزال تعترض وترفض جميع الإجراءات الانفرادية بشأن الإقليم موضع النزاع، بما في ذلك أعمال الاستكشاف السيزمية المتعلقة بالهيدروكربونات وبيع تراخيص الصيد في المنطقة الخاضعة للنزاع. ومن بين هذه الإجراءات الأخيرة محاولات التأكيد على الوجود الدولي لجزر مالفيناس ككيان منفصل عن الأرجنتين، ومنح حكومتها وضعاً لا تستحقه لتوسيع نطاق الاتفاقيات الدولية ليشمل المنطقة موضع النزاع. وفي هذا الصدد، قال إنه يوجه الاهتمام إلى الوثيقة A/60/71/Add.1، التي تتضمن ملخصاً تفصيلياً عن الحالة والأساس وراء موقف بلده فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس. واختتم قائلاً إن وفده يرحب بمشروع القرار المقدم من شيلي ويأمل في أن يساعد في الإسهام في إيجاد حل نهائي لمسألة جزر مالفيناس.

٣٠ - **السيد ساردنبرغ** (المراقب عن البرازيل): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، وقال إن المجموعة لا تزال تؤيد جهود اللجنة الخاصة في القضاء على الاستعمار على أساس المبادئ المكرسة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣١ - ورغم أن تقدما أحرز دون شك في الفترة ما بين الستينات والوقت الحاضر في تحقيق هذا الهدف، من الواضح أيضا أن الأعمال لم تكتمل بعد وكان من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود، وكانت النتيجة هي إعلان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وتضمنت خطة العمل للعقد الدولي الثاني نداءً لاستكمال عملية إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن طريق ممارسة الحق في تقرير المصير أو عن طريق المشاورات والمفاوضات بين الدول المعنية لحل المشاكل التي لم تُحلّ حتى الآن. وكان يتعين أيضا حل مسألة جزر مالفيناس بروح المصالحة هذه، وبخصوصها كان من الضروري تسوية النزاع بشأن السيادة، على النحو المبيّن في القرارين ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) وكذلك في غيرهما من قرارات الجمعية العامة. وفي ضوء هذه التطورات، رأت مجموعة ريو أنه من الضروري أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بغية

إيجاد حل سلمي وعادل ونهائي في أسرع وقت ممكن للنزاع الذي يشمل السيادة على جزر مالفيناس وجزر سوث جورجيا وسوث ساندوتش، وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

٣٢ - وتكلم بصفته ممثلا لبلده فقال إن البرازيل تؤيد حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة. وقد اتفقت المملكة المتحدة والأرجنتين على سلسلة من التفاهمات المؤقتة في مختلف المجالات، وهي ستساعد دون شك على زيادة الاتصال والتفاهم المتبادل بين سكان جمهورية الأرجنتين وجزر مالفيناس. وأعرب عن أمله في إمكان أن تتوسع التفاهمات لكي يتسنى حسم النزاع بشأن السيادة على جزر الأرخبيل والمياه المحيطة بها، عن طريق المفاوضات، التي دعت إليها الأمم المتحدة وبلدان أمريكا الجنوبية مرات عديدة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قد أصدرت في الفترة الأخيرة إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس (جزر فوكلاند)، وفيه أعادت التأكيد على ضرورة البدء في إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن لحسم النزاع الذي طال مداه بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة. وإضافة إلى ذلك، ذكر الإعلان الصادر بشأن مسألة جزر مالفيناس، والذي اعتمد في الدورة العاشرة لرؤساء بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أن بلدان السوق المشتركة تعلن مرة ثانية دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وأوضح أن الإسراع في حسم هذا النزاع الذي طال مداه على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية سوف يخدم مصالح المنطقة بأسرها.

٣٤ - زيادة على ذلك، قال إن الاجتماع الذي عقد في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لرؤساء بلدان أمريكا الجنوبية في البرازيل أشار إلى أن جزر مالفيناس لا تزال مستعمرة وهذا شيء لا يتوافق مع مُثل السلام والأمن والتعاون على شبه القارة، ودعا إلى الإسراع في استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

٣٥ - واختتم قائلا إن البرازيل ترحب بالتحسينات المدونة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2005/17)، بيد أنها تعرب عن أسفها أن قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إجراء مفاوضات شاملة بشأن جزر مالفيناس لا تزال غير منفذة. وإزاء هذا الوضع، فإن البرازيل تؤيد تأييداً جازماً مشروع القرار الذي قدمته شيلي وتأمل في أن يعتمد بدون إجراء تصويت.

٣٦ - **السيدة ماتسو دى كلافيرول** (المراقبة عن باراغواي): تكلمت بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها وهي بوليفيا وشيلي وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا وإعادة التأكيد على تأييد حق تقرير المصير، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وغيره من القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة. وأشارت إلى التأييد غير المشروط لحقوق الأرجنتين في النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس.

٣٧ - وأضافت قائلة إن هذه البلدان أعادت التأكيد على ضرورة أن يراعي الأطراف مصالح سكان جزر مالفيناس وأهابت بحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي عادل ودائم في أقرب وقت مستطاع. واختتمت قائلة إن هذه البلدان تعرب عن أملها في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣٨ - **السيدة تينكوبا غرادوس** (المراقبة عن بيرو): قالت إن بلدها دافع دائما عن حق الشعوب في تقرير المصير، ولكن القضية الحالية تختلف عن قضية معظم الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأوضحت أن موقف وفدها،

استنادا إلى المعايير التاريخية والجغرافية والقانونية تتمثل في أن سيادة جمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر سوث جورجيا وسوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها لا بد من الاعتراف بها على النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و٣١٦٠ (د-٢٨). ووفقا لذلك، ينبغي أن يستأنف الطرفان في النزاع المفاوضات في أقرب وقت مستطاع في محاولة لإيجاد حل سلمي عادل ودائم، على النحو المبين في مشروع القرار المعروض على اللجنة الخاصة.

٣٩ - **السيدة ريفيرو** (المراقبة عن أوروغواي): قالت إن بلدها، استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية للدول، يعتقد اعتقادا قويا أن السيادة على جزر مالفيناس ينبغي أن تستعاد إلى الأرجنتين. وأضافت أن أوروغواي دافعت دائما عن الحق في تقرير المصير، ولكن هذا الحق لا ينطبق على الدول بل على الشعوب. إضافة إلى ذلك، فإنه ينطبق ليس على جميع الشعوب، بل ينطبق على الشعوب الأصلية المحلية. وقالت إن سكان جزر مالفيناس ليسوا من الشعوب الأصلية المحلية. وأوضحت أن أوروغواي تضم صوتها إلى ما ينادي به المجتمع الدولي في دعوة الطرفين إلى استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي عادل ودائم للنزاع، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

٤٠ - **السيد زانغ ييشان** (الصين): قال إن بلده كان دائما يعتقد أن النزاعات الإقليمية بين البلدان ينبغي حسمها عن طريق المفاوضات السلمية. وأعرب عن أمله في أن تتصرف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة وفقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة وأن تواصلا حوارهما البناء، وأن تعملا على التبكير في تحقيق حل سلمي وعادل للمسألة. ولهذا فإن وفده يؤيد مشروع القرار.

٤١ - **السيد أرانيبار كيروغا** (بوليفيا): قال إن وفده يرغب في أن يضم صوته مؤيدا البيان الذي أدلى به ممثل باراغواي بالنيابة عن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو، وطالب الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات بشأن مسألة جزر مالفيناس.

٤٢ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت في عام ١٩٨٥ معالجة مسألة جزر مالفيناس على أساس مبدأ سيادة الدول وليس على حق الشعوب في تقرير المصير وأن اللجنة الخاصة طالبت مرارا الحكومتين لاستئناف البحث عن حل سلمي عادل ودائم، وحث جميع الوفود الموجودة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٣ - **السيد مانا-كبوكومو** (سيراليون): قال إن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ينبغي أن تحل عن طريق تسوية سلمية وبالتفاوض عليها وحث الأطراف على الدخول في حوار مستديم بغية إيجاد حل دائم، يحترم أساسا رغبات الشعب الذي يعيش على الجزر منذ ما يزيد على١٦٠ سنة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة قد أكدت، في قرارها ٦٣٧ (د-٧)المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ وفي القرارات التالية، التزامها بالاعتراف بحق تقرير المصير كشرط أساسي لحل جميع مسائل حقوق الإنسان الأساسية. وقال إن الشعب له الحق في تقرير المصير وأي حل يفشل في تنفيذ تطلعات سكان الجزر سيكون غير متوافق مع الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مع الفقرة ٤ من إعلان الألفية.

٤٥ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية، المقرر): قال إن موقف بلده يتوافق مع ذلك الموقف المتخذ في مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية الذي عقد مؤخرا في برازيليا. وأضاف أن وفده يؤيد مشروع القرار المعروض على اللجنة الخاصة، ذلك لأنه يعتقد أن استئناف الحوار بين البلدين المعنيين سوف يؤدي إلى حل يكون مقبولا لجميع الأطراف.

٤٦ - **السيدة أصمدي** (إندونيسيا): قالت إن اللجنة الخاصة اعترفت دائما بأن المعايير العالمية لا يمكن تطبيقها على مسائل إنهاء الاستعمار ذلك لأن كل حالة تعتبر فريدة في نوعها، ومسألة جزر فوكلاند (ملفيناس) ليست استثناءً. وفي هذه الحالة الخاصة، وبسبب خلفيتها التاريخية المتميزة، فإن وفدها يرى أن مبدأ السلامة الإقليمية ينبغي أن يكون هو الاعتبار الأول. وأضافت أن القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة تبين بوضوح أن هناك طريقة واحدة لإنهاء الحالة الاستعمارية على الجزر وهي عن طريق التسوية السلمية وبالتفاوض بشأن النزاع على السيادة ما بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع مراعاة مصالح شعب الجزيرة. واختتمت قائلة إن وفدها بناءً على ذلك يحث البلدين على استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل عادل ومنصف ودائم للمشكلة.

٤٧ - **السيدة سانت جون** (غرينادا): أعادت التأكيد على التزام وفدها بمبدأ تقرير المصير وحق الشعب في أن يقرر مصيره بنفسه وأعربت عن الأمل في أن تتمكن المملكة المتحدة والأرجنتين، بالتركيز على مسائل الأهمية الحقيقية للجزر، من حسم هذه المشكلة التي يبدو أنها صعبة وذلك لما فيه منفعة شعب الجزر.

٤٨ - **السيد ريكيخو غوال** (كوبا): قال إن وجود عدد كبير من الوفود من دول أمريكا الجنوبية يشهد بتأييدها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس. وأضاف أن الأرجنتين والمملكة المتحدة ينبغي أن تستأنفا المفاوضات في أسرع وقت مستطاع، وينبغي إنهاء جميع التدابير التي تهدف إلى إطالة أمد الوجود العسكري غير الضروري في المنطقة.

٤٩ - **السيد فوينمايور** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعاد التأكيد على تأييد بلده لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة بشأن جزر مالفيناس، فقال إن وفده يرفض بشدة إدراج جزر مالفيناس وجزر سوث جورجيا وسوث ساندوتش في المرفق الثاني لمعاهدة إنشاء دستور لأوروبا (بلدان وأقاليم ما وراء البحار التي ينطبق عليها الفصل الرابع من الباب الثالث في الدستور) حيث أن إدراج هذه الجزر لا يمثل شيئا أكثر من إعادة إحقاق الماضي الاستعماري الأوروبي.

٥٠ - **السيدة موجوما** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشارت إلى أن وفدها يُعرف عنه تأييده الثابت لمبدأ تسوية أي نزاع بالوسائل السلمية، ويناشد جميع الأطراف المعنية في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، لأن تضع جانبا خلافاتها وأن تجري مفاوضات مع مراعاة رغبات شعب الجزر. وقالت إن وفدها يأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥١ - **السيد لبلينسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد مشروع القرار وأعرب عن ثقته في أن يعتمد بتوافق الآراء. ومن الضروري إيجاد حل يتفق عليه جميع الأطراف لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) من خلال المحادثات الثنائية بين البلدين المعنيين، استنادا إلى القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة.

٥٢ - **الرئيس**: اقترح اعتماد مشروع القرار A/AC.109/2005/L.8 بدون إجراء تصويت.

٥٣ - واعتمد مشروع القرار A/AC.109/2005/L.8 بدون إجراء تصويت.

٥٤ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة الخاصة قد فرغت من النظر في البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.